E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/C.9/2021/12/Report
4 January 2022
ORIGINAL: ARABIC

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

تقرير

لجنة تمويل التنمية في الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا عن دورتها الثانية
القاهرة، 8-9 كانون الأول/ديسمبر 2021

موجز

عقدت لجنة تمويل التنمية في الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) دورتها الثانية في القاهرة يومي 8 و9 كانون الأول/ديسمبر 2021، وناقشت خلالها مواضيع عديدة، مثل استخدام الدين العام كوسيلة لتمويل التنمية، والقدرة على تحمّل الدين واستدامته، والإصلاحات المطلوبة لزيادة الاعتماد على الموارد المحلية ولا سيما إصلاح النُظُم الضريبية في المنطقة العربية، وآفاق تمويل العمل المناخي والحيز المالي المرتبط به. واستعرضت اللجنة مبادرة تمويل التنمية في عصر كوفيد-19 وما بعده، والإطار العربي لتمويل التنمية المستدامة الذي وضعته الإسكوا.

كما ضمّت فعاليات اللجنة حلقة نقاش حول توصيات فريق الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالمساءلة المالية الدولية والشفافية والنزاهة المالية، فضلاً عن ورشة عمل إقليمية حول أطر التمويل الوطنية المتكاملة وأدوات المحاكاة التي طوّرتها الإسكوا لتقدير كلفة تنفيذ استراتيجيات التنمية المستدامة العربية وخطط التنمية القطاعية بما فيها الأهداف الوطنية للتنمية المستدامة وسُبُل تمويلها.

وفي ختام أعمال الدورة الثانية، اعتَمدت لجنة تمويل التنمية توصيات حول مختلف هذه القضايا والإطار العربي لتمويل التنمية المقترح، ووجهت عدداً من التوصيات إلى الدول الأعضاء في الإسكوا وأخرى إلى الأمانة التنفيذية. ويَعرض هذا التقرير هذه التوصيات، بالإضافة إلى ملخص لأهم ما دار من مناقشات وتقديرات طرحتها الإسكوا استناداً للعروض والوثائق المعروضة على الدول الأعضاء.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	2-1	3
الفصل		
أولاً- التوصيات الصادرة عن لجنة تمويل التنمية في دورتها الثانية	5-3	3
ألف- التوصيات الموجَّهة إلى الدول الأعضاء في الإسكوا	4	3
باء- التوصيات الموجَّهة إلى الأمانة التنفيذية للإسكوا	5	4
ثانياً- مواضيع البحث والمناقشة	47-6	5
ألف- قضايا المتابعة	12-6	5
باء- تحديات تمويل التنمية	27-13	7
جيم- تمويل العمل المناخي	34-28	11
دال- أطر وأدوات لتمويل التنمية	44-35	13
هاء- القضايا البرنامجية	47-45	15
ثالثاً- تنظيم الدورة	56-48	16
ألف- المكان وتاريخ الانعقاد	48	16
باء- الافتتاح	51-49	16
جيم- الحضور	52	17
دال- انتخاب أعضاء المكتب	53	17
هاء- جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى	55-54	17
واو- الوثائق	56	17

المرفقات

المرفق الأول- قائمة المشاركين	18
المرفق الثاني- قائمة الوثائق	21

مقدمـة

1- أُنشئت لجنة تمويل التنمية في الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) عملاً بقرار الإسكوا 332 (د-30) المؤرخ 28 حزيران/يونيو 2018 بشأن تطوير عمل اللجنة الفنية المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية، الذي فصل اللجنة الفنية إلى لجنتين بهدف زيادة التركيز على كل من هذين الموضوعين، أي السياسات التجارية وتمويل التنمية. ووافق المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة على هذا الفصل في قراره 30/2019 المؤرخ 23 تموز/يوليو 2019، وعقدت لجنة تمويل التنمية دورتها الثانية في القاهرة، يومي 8 و9 كانون الأول/ديسمبر 2021.

2- يعرض هذا التقرير أبرز الموضوعات التي جرى بحثها خلال الدورة الثانية للجنة تمويل التنمية، وملخصاً عن المناقشات التي تخللتها، وعن المقترحات والتوصيات التي صدرت بشأن مختلف القضايا التي تناولتها الدورة. وقد اعتمدت اللجنة التوصيات الواردة في هذا التقرير بالإجماع في جلستها الختامية المنعقدة في 9 كانون الأول/ ديسمبر 2021.

أولاً- التوصيات الصادرة عن لجنة تمويل التنمية في دورتها الثانية

3- اعتمدت لجنة تمويل التنمية، في ختام دورتها الثانية، مجموعة توصيات، بعضها موجَّه إلى الدول الأعضاء والبعض الآخر إلى الأمانة التنفيذية للإسكوا.

ألف- التوصيات الموجَّهة إلى الدول الأعضاء في الإسكوا

4- وجّهت اللجنة إلى الدول الأعضاء التوصيات التالية:

(أ) الترحيب بالتقدم المحرز في تنفيذ الأنشطة المتصلة بتمويل التنمية وتوصيات اللجنة في دورتها الأولى، وعلى وجه الخصوص بمضاعفة عدد الأنشطة المنفذة منذ الدورة الماضية، وبالدور الذي اضطلعت به الإسكوا، بوصفها منسقة لعمل اللجان الإقليمية للأمم المتحدة في عام 2021، في رئاسة المسار الدولي المتعلق بمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة؛

(ب) الإشادة بالبوابة العربية لتمويل التنمية وما توفره من أدوات كمية ونوعية تساهم في دعم تمويل الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة وتنفيذها، وفي تقدير كلفة تنفيذ الأهداف الوطنية واستكشاف المصادر المحتملة لتمويلها؛

(ج) إعادة التأكيد على الأضرار المترتبة على التدفقات المالية غير المشروعة وتأثيرها على قدرات تعبئة الموارد الوطنية اللازمة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، والعمل على وضع أطر تنظيمية على المستوى الوطني لمكافحة هذه الظاهرة طبقاً لالتزامات الدول العربية في إطار خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية الذي عُقد في عام 2015؛

(د) إعادة النظر في نهج الاعتماد المفرط على الديون لتجنب تحميل الأجيال المقبلة مزيداً من أعباء خدمة الديون، ووضع سياسات وأدوات تحوّل الدَّين إلى وسيلة مستدامة لتمويل التنمية، وذلك عبر تخفيضه وإعادة هيكلته واستشراف أنماطه وتأثيراته على النمو الاقتصادي في الأجلين القصير والمتوسط؛

(هـ) التأكيد على أهمية دور المصارف المركزية في تحفيز التمويل المطلوب للتجارة ولدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، وفي تخفيض كلفة التحويلات فيما بين الدول العربية من خلال إرساء سياسات وبرامج تهدف إلى تغليب الدور التنموي لهذه التحويلات على اعتبارات الربحية؛

(و) التأكيد على ضرورة إرساء نظام تجاري متعدد الأطراف يتسم بالانفتاح والشفافية وقابلية التنبؤ والشمول والإنصاف وعدم التمييز، وذلك لضمان إسهامه في تمويل التنمية وأهداف التنمية المستدامة، والعمل على تجاوز المشكلات التي تعترض إطلاق الاتحاد الجمركي العربي للتصدي للنزعات الحمائية الجديدة في التجارة والاستثمار؛

(ز) مواصلة المساعي لتنفيذ خطة عمل أديس أبابا، لا سيما المحور الثاني منها المتعلق باعتماد استراتيجيات لتحفيز الاستثمار على المستويين الإقليمي والوطني، ومخرجات منتديات تمويل التنمية التي تُعقد تحت مظلة المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة؛

(ح) الترحيب بالإطار العربي لتمويل التنمية الذي اقترحته الإسكوا في الوثيقة E/ESCWA/C.9/2021/11 بوصفه يعبر عن المواقف التي اتخذتها الدول العربية في مختلف المحافل الدولية والإقليمية، ويجسد أولوياتها.

باء- التوصيات الموجَّهة إلى الأمانة التنفيذية للإسكوا

5- وجهت اللجنة إلى الأمانة التنفيذية للإسكوا التوصيات التالية:

(أ) الاستمرار في إعداد التقارير الفنية حول التطورات الإقليمية والعالمية في مجال تمويل التنمية، وتحليل انعكاساتها الإقليمية، واستخدام هذه التقارير لنقل شواغل المنطقة العربية ومواقفها من مسارات تمويل التنمية المختلفة؛

(ب) تحليل تداعيات الاتفاق الدولي بشأن الضرائب على الشركات، ودعم جهود الدول العربية لمنع تآكل الوعاء الضريبي وتحويل الأرباح، وإجراء تحليل متكامل للتحديات التي تواجه السياسات الضريبية في المنطقة العربية؛

(ج) تطوير البوابة العربية لتمويل التنمية وتحديثها باستمرار، بوصفها أداة فعالة لمساندة الجهود الوطنية على مسار تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ولبلورة أطر وطنية متكاملة للتمويل؛

(د) إصدار نتائج بطاقة أداء تمويل التنمية في المنطقة العربية بانتظام لدعم صانعي القرار في تطوير سياسات تمويل التنمية؛

(هـ) العمل على إعداد محاور للأطر الوطنية المتكاملة للتمويل، إسهاماً في تطوير المراجعات الوطنية الطوعية لمدى تنفيذ خطة عام 2030 وتعزيزاً للقدرات الوطنية في اعتماد السياسات اللازمة لحشد التمويل لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛

(و) الترويج للإطار العربي لتمويل التنمية في المحافل الدولية والإقليمية وتحديثه في ضوء تطورات تمويل التنمية على المستويين العالمي والإقليمي، والاستفادة منه كرؤية متكاملة تساعد على إيصال صوت المنطقة في المحافل الدولية المعنية بتمويل التنمية؛

(ز) مواصلة تقديم الدعم الفني والتدريب للدول الأعضاء حول القضايا المتعلقة بتمويل التنمية، وخاصة للدول المتأثرة بالنزاعات والأزمات أو الخارجة منها، ومن هذه القضايا التعاون المالي والضريبي للحد من الممارسات الضريبية الضارة والتجنب/التهرب الضريبي وتآكل الأوعية الضريبية، وحول إعداد أطر وطنية متكاملة للتمويل وتمويل العمل المناخي؛

(ح) الاستمرار في تحديد فرص تمويل العمل المناخي في المنطقة العربية، ولا سيما في مجال التكيُّف مع تغيُّر المناخ في البلدان المعرضة للمخاطر، وتشجيع المشاريع المشتركة ما بين الدول في هذا المجال، ودعم تخفيف عبء الديون وتوسيع الحيز المالي المتاح لتمويل العمل المناخي من خلال مبادرة الإسكوا بشأن مقايضة الديون وتآزر المانحين لتمويل العمل المناخي وأهداف التنمية المستدامة؛

(ط) مواصلة البحث في إمكانية إنشاء منتدى عربي لتمويل التنمية يُعنى بمواءمة السياسات المالية والضريبية والتدفقات المالية غير المشروعة وحشد مختلف مصادر التمويل الإقليمية لخطط التنمية المستدامة الوطنية والاستراتيجيات الإقليمية ذات الصلة، وتعميق التكامل الإقليمي في مجالات تمويل التنمية.

ثانياً- مواضيع البحث والمناقشة

ألف- قضايا المتابعة

تنفيذ الأنشطة المتصلة بتمويل التنمية وتوصيات اللجنة في دورتها الأولى
(البند 4 من جدول الأعمال)

6- قدمت ممثلة الأمانة التنفيذية، بالاستناد إلى الوثيقة E/ESCWA/C.9/2021/3، عرضاً حول الأنشطة والمبادرات المنفذة منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2019، بما فيها تلك المنفذة عملاً بالتوصيات التي قدمتها لجنة تمويل التنمية في دورتها الأولى. وقدمت، من خلال الوثيقة، بياناً حول فجوات التمويل الرئيسية في المنطقة العربية مثل ضعف الملاءة المالية وقدرات تعبئة الموارد المحلية؛ وتواضع التمويل المحلي الخاص؛ وضيق الحيز المالي الموجه للإنفاق الاجتماعي؛ وارتفاع خدمة الديون وعدم المساواة في قدرات حشد التمويل إقليمياً ودولياً. واستعرضت أهم الاجتماعات التي نظمتها الإسكوا أو شاركت فيها ومن بينها: المنتدى السنوي لتمويل التنمية الذي يعقده المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، والفعاليات التي نظمتها الإسكوا على هامش المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، والاجتماع رفيع المستوى بشأن التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل، والحوار رفيع المستوى حول التدفقات المالية غير المشروعة وغيرها من الفعاليات رفيعة المستوى التي تضمنتها الوثيقة المذكورة.

7- كما تطرقت ممثلة الأمانة التنفيذية إلى ما أعده مكتب تمويل التنمية بالإسكوا من تقارير ودراسات وأوراق فنية ولا سيما موجزات السياسات التي أصدرتها الإسكوا حول آثار جائحة كوفيد-19 على مسارات تمويل التنمية المختلفة، ومن بينها تلك المتصلة بالاستثمار والتجارة والدين العام والحيز المالي والنُظُم الضريبية وتعبئة الموارد العامة المحلية والدولية. وأضافت ممثلة الأمانة التنفيذية أنّ الإسكوا أنجزت أكثر من 80 نشاطاً منذ بدء أزمة الجائحة، علاوة على إصدار حزمة من التحليلات الكمية والنوعية والأدوات التفاعلية لتحليل أوضاع تمويل التنمية بهدف تطوير أطر التمويل الوطنية المتكاملة، بالإضافة إلى تدخلات للتعبير عن مصالح المنطقة العربية على الصعيد الدولي في إطار المبادرة العالمية حول تمويل التنمية في زمن كوفيد-19 والمسار الدولي لكبح التدفقات المالية غير المشروعة الذي تقوده الإسكوا ولجان الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية الأخرى.

8- وفي معرض النقاش حول هذا البند، أشاد ممثل اليمن بجهود الإسكوا وبتنوع الأنشطة التي نفذتها في مجال تمويل التنمية، مشيراً إلى أن تحديات التمويل التي أصبحت تواجه المنطقة عديدة ومركبة، وإلى أن الفجوات التي تعاني منها البلدان المتأثرة بالصراعات تشكل تحدياً إضافياً أمام التنمية والنمو المستدام، معتبراً أن فجوة الاحتياجات الإنسانية وفجوة إعادة الإعمار تستحوذان على المساعدات الخارجية وتنهكان الموارد المحلية، لا سيما وأن القطاع الخاص، الضروري لتمويل فجوات التمويل كافة، يغادر البلدان المتأثرة بالصراعات. كما أعرب عن اهتمامه بالتعرّف على سُبُل الحصول على الدعم الفني الذي تقدمه الإسكوا في إعداد أطر التمويل الوطنية المتكاملة، مستفسراً عما إذا كان ذلك يتطلب قيام الدولة المعنية بتقديم طلب رسمي للحصول على هذا الدعم أم أنه برنامج توفره الإسكوا لجميع دولها الأعضاء. وختم مداخلته بالتأكيد على أن الدول التي تمر بالأزمات تشهد تزايداً في تدفقات الأموال غير المشروعة، وأنّ اليمن يحتاج إلى دعم الإسكوا في هذا الإطار.

9- وأعرب ممثل الجمهورية العربية السورية عن تقديره للجهود التي تبذلها الإسكوا وأبدى اتفاقه مع ممثل اليمن بشأن الآثار السلبية المترتبة على التدفقات المالية غير المشروعة، لا سيما وأن عدد الدول المتأثرة بالصراعات في المنطقة في تزايد مطّرد. واستفسر عن التعريف الذي اعتمدته الإسكوا للتدفقات غير المشروعة، خاصة وأنّ هذا الموضوع تكتنفه أبعاد سياسية سواء فيما يتصل بتحديد ماهية التدفقات غير المشروعة أو لكونه يشمل جوانب قانونية لأنه يعرّض بعض الدول إلى قيود من حيث الحصول على المساعدات الإنسانية والموارد اللازمة لإعادة الإعمار.

10- أفاد ممثل الأمانة التنفيذية أن المساعدات الإنسانية تحظى بأهمية كبيرة في منظومة الأمم المتحدة، ويخصص لها تقريران دوليان رئيسيان، مضيفاً أن الدول العربية حرصت وسعت إلى الفصل بينها وبين مسار تمويل التنمية المستدامة لتفادي احتساب قيمة المساعدات الانسانية ضمن مساعدات التنمية الرسمية المطلوبة لتحقيق أهداف التنمية، وذلك حفاظاً على الحصيلة المالية المباشرة التي تستهدف تحقيق خطة عمل 2030. ورداً على الاستفسار بشأن أطر التمويل الوطنية المتكاملة، رحّب ممثل الأمانة التنفيذية بالاهتمام الذي توليه الدول العربية للعرض المقدم بشأن أطر التمويل الوطنية المتكاملة والرغبة في الحصول على الدعم والتعاون الفني في هذا الإطار، مشيراً إلى أن الدول الراغبة في ذلك عليها أن تتقدّم بطلب رسمي للإسكوا، وموضحاً أن الإسكوا اتخذت خطوة استباقية في هذا الإطار إذ طوّرت حزماً من الأدوات الكمية والتفاعلية لصياغة أُطر التمويل المتكاملة لعدد من البلدان العربية.

11- كما أوضح ممثل الأمانة التنفيذية أن ما ثمة تعريف قانوني معتمد ومتوافق عليه للتدفقات المالية غير المشروعة، مستدركاً بأن هناك تعريف إحصائي لقياس حجم هذه التدفقات ضمن الإطار المفاهيمي للقياس الإحصائي للتدفقات المالية غير المشروعة الذي أقرته المنظمتان الراعيتان لمؤشر أهداف التنمية المستدامة 16-4. وأضاف أن الإطار وفّر التعريف الذي استند إليه فريق العمل الأممي المعني بتمويل التنمية ومنظمتي الأونكتاد ومكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة لوضع بعض التقديرات لمجموعة من الدول النامية بشأن الأضرار المترتبة على حجم التدفقات المالية غير المشروعة. كما أكّد ممثل الأمانة التنفيذية أن هذا الإطار الإحصائي يبتعد عن المشاكل السياسية، ويقدم تعريفاً إحصائياً لتقدير الخسائر الناجمة عن التدفقات المالية غير المشروعة، ولا سيما المرتبطة بالتلاعب بالفواتير والعقود التجارية. وأفاد بأن هذا التعريف الإحصائي، وما اشتق منه من طرائق، شكّل إطلاق أول تقرير إقليمي في هذا الخصوص عام 2018 وما تبعه من تنظيم مؤتمر دولي رفيع المستوى عقدته الإسكوا لمناقشة هذا التقرير والقضايا المرتبطة بكبح التدفقات المالية غير المشروعة بناءً على طلب رئاسة مجموعة الـ 77 والصين.

12- واستعرض ممثل الأمانة التنفيذية جهود الإسكوا في التوصل إلى تقديرات للخسائر التي تلحق بالدول العربية نتيجة لهذه التدفقات، مذكّراً بأن هذه الجهود أفضت، ولأول مرة في المنطقة، إلى مؤشر لقياس حجم هذه التدفقات المالية المحولة من بلد إلى آخر عبر الحدود طبقاً لما جرى عرضه خلال أعمال الدورة الأولى للجنة، مشيراً إلى أنه بناءً على ذلك طلبت الدول الأعضاء البدء في إعداد محاور لاستراتيجية إقليمية لكبح التدفقات المالية غير المشروعة والتي تتطلب عملاً محلياً، وإقليمياً، وقُطرياً، ودولياً للتمكن من التصدي لهذه التدفقات سواء المتأتية من غسل الأموال أو التهرب والتجنب الضريبي أو الناجمة عن الفساد أو تمويل الأنشطة الإجرامية والإرهاب.

باء- تحديات تمويل التنمية

1- الدين العام والقدرة على تحمُّل الدين في المنطقة العربية
(البند 5 من جدول الأعمال)

13- قدم ممثل الأمانة التنفيذية، استناداً إلى الوثيقة E/ESCWA/C.9/2021/4، عرضاً حول أوضاع الدين العام في المنطقة العربية، فأشار إلى تفاقم المخاطر إزاء الدين العام على الصعيد العالمي. وأفاد بأن المنحى ليس مختلفاً في المنطقة العربية، حيث أن عدداً من البلدان العربية الأقل نمواً والمتوسطة الدخل يواجه تحديات من حيث القدرة على تحمُّل الدين والتعافي من آثار الجائحة. وبيّن أن ذلك يعود إلى أنّ السياسات المالية والنقدية في المنطقة لا تتضمن استجابات مناسبة لتحديات القدرة على تحمُّل الدين، فيتواتر العجز التجاري والمالي، وينخفض النمو الاقتصادي، ما يدفع إلى تراكم الديون. كما حذّر من أنّ هذه العوامل تغيّر خصائص الديون في بلدان المنطقة، وتهدد قدرتها على تحمُّل هذه الديون، وتقلص الحيز المالي لتمويل الانتعاش من الجائحة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وشدد على ضرورة تحسين المبادرات القائمة لتلبية احتياجات التمويل والتخفيف من أعباء الدين العام.

14- عرضت الأمانة التنفيذية فيديو حول حقوق السحب الخاصة التي قدمها صندوق النقد الدولي لدعم السيولة وللتخفيف من أعباء الدين العام، وذلك بالاستناد إلى الورقة الفنية التي أعدتها الأمانة التنفيذية عند إقرار هذه الحقوق عام 2021، حيث تناول العرض شرحاً لطبيعة هذه الحقوق وكيفية توزيعها على المنطقة العربية، وخلُص إلى أن حصة البلدان العربية هي إجمالاً ضئيلة ولا تزيد عن 5 في المائة من مجمل المخصصات.

15- وفي معرض النقاش، سأل ممثل العراق عن الخيارات المتاحة أمام الدول العربية إزاء مشكلة تحمّل الدين، وإن كان الأنسب لها اللجوء إلى الاقتراض الداخلي أم الخارجي، خاصة في ظل الجائحة وما تعانيه بعض الدول من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي. وتطرق إلى الديون البينية في المنطقة العربية والتي تُعدُّ في معظمها ديوناً غير تنموية، وتساءل عن الآلية المشتركة بين الدول العربية التي يُنصح بها لمعالجة أو التخفيف من أعباء خدمة هذه الديون حتى تخدم أهدافاً تنموية. من جانبه شدد ممثل اليمن على أنّ مشكلة الديون تشكل عائقاً حقيقياً أمام نمو اقتصادات الدول العربية وتحقيق التنمية فيها، خاصة حينما تبلغ قيمة هذه الديون نسبة تعادل الناتج المحلي أو تتجاوزه في بعض الأحيان. واستفسر عن إمكانية الدفع بمبادرة دولية تعفي الدول التي تمر بظروف "استثنائية" من سداد الديون لا سيما تلك التي لم تَعُد تتمكن من الوفاء بالتزاماتها المالية في ظل تناقص موارد النقد الأجنبي، وتطرق إلى مثال اليمن، حيث توقف إنتاج وتصدير النفط والغاز لديه مما أدى إلى تراجع موارد النقد الأجنبي بنسبة 90 في المائة عمّا كانت عليه قبل عام 2014. وأضاف بأنّ الدين المحلي تزايد، خلال الفترة نفسها، على نحو غير مسبوق من خلال الاقتراض من البنك المركزي، الأمر الذي انعكس في تقلب الأسعار وارتفاعها. وكرر أنّ اليمن بحاجة إلى مبادرة تقودها الإسكوا في هذا المجال. ورأى أن عدداً كبيراً من الدول العربية تواجه خيارين، إما أن تتوقف عن سداد ديونها أو أن تتوقف عن التقدم في التنمية، مشيراً إلى أنّ اليمن

توقف عن سداد ديونه للمؤسسات المالية العربية ولمؤسسات الإقراض الدولية بسبب عجزه عن القيام بذلك إزاء الأزمات التي يمر بها.

16- أعربت ممثلة السودان عن اهتمامها بمعرفة المزيد حول برنامج التعامل مع الدين العام الذي اقترحته الأمانة التنفيذية، بينما اعتبر ممثل موريتانيا انّ الشراكة بين القطاعين العام والخاص من أهم مصادر تمويل التنمية، واستفسر في هذا الإطار إن كانت المنهجية الحالية لحساب المديونية تأخذ في الاعتبار "الديون الخفية" الناتجة عن الشراكة بين هذين القطاعين.

17- في معرض الرد، أوضح ممثل الأمانة التنفيذية أنّ الاختيار بين القرض الداخلي والخارجي يتطلب عملية حسابية معقدة ترتكز على أدلة وإحصاءات دقيقة، مضيفاً بأن لكل نوع من الدين تأثيرات مختلفة، ويُمكن توليد الموارد لتمويل سداد الدين محلياً إن توفرت الأسواق لذلك. وأوضح بأن توفر العملات الأجنبية يمكن أن يتعرض للخطر في حال كانت الدول تعاني من ضغوط دين خارجية أو تعتمد على مصدر وحيد للدخل مثل النفط. وخلُص إلى أنه، في الحالتين، من المستحسن النظر في آليات الدين التي قد تؤدي إلى مخاطر أقل، آخذاً مثال الدول ذات الهيكل التصديري المتنوع على غرار اليابان. وبيّن بأن الوصول إلى الأسواق المالية الخارجية عائق آخر يواجه معظم البلدان العربية، وأوضح أنّ الطريقة الصحيحة للنظر في رفع الديون هي من خلال إنشاء آليات يمكن للمواطنين المقيمين في الدولة وخارجها من الاستثمار فيها، وهو أمر عملت به مصر.

18- ونوّه ممثل الأمانة التنفيذية بأهمية التفرقة بين الديون التنموية وغير التنموية، ورأى بأنه من المؤسف أن توجه الديون في المنطقة العربية لسداد النفقات الجارية، حيث يهدر معظمها بدلاً من استثماره في قطاعات انتاجية ذات عائدات محققة. وشدد على أن الدول العربية ليس عليها أن تختار بين الدين أو التنمية على اعتبار أن الدين أحد مصادر تمويل التنمية إذا ما استُثمِر في مجالات ذات قيمة مضافة. وتطرق إلى آليات تخفيف أعباء المديونية، موضحاً بأن عملها يختلف عن عملية إلغاء الديون التي شهدها السودان على سبيل المثال، بل هي تستهدف مجرد تعليق سداد خدمة الديون لمهلة وجيزة، مشيراً إلى أنّ عند انتهاء المهلة، عادة ما يزداد العبء على الدولة. وفرّق بينها وبين آليات مقايضة الدين التي يمكن أن تتيح حيزاً مالياً للاستثمار في الداخل بدلاً من تحويله إلى الخارج. وفي هذا الإطار، شرح ممثل الأمانة التنفيذية المخاطر التي تنشأ عن إعادة هيكلة الديون، بالرغم من فوائدها وارتفاع كلفتها، وتناول حالة اليونان التي أُتيحت لها إعادة هيكلة الديون فأعادها ذلك إلى مسار التنمية خلال بضع سنوات. ورداً على سؤال ممثلة السودان حول برنامج إدارة الديون الذي ستطلقه الإسكوا مع الأونكتاد، استعرض ممثل الأمانة التنفيذية أطر العمل الثلاثة التي سيعمل عليها البرنامج، وهي: التدقيق في بيانات الدين العام؛ والبحث في آليات الدين المختلفة؛ وتحليل مخاطر الدين.

2- النُظُم الضريبية في البلدان العربية: تسرُّب الإيرادات الضريبية والتحديات الضريبية الناشئة عن الاقتصاد الرقمي
(البند 6 من جدول الأعمال)

19- استعرض ممثل الأمانة التنفيذية تحليلاً لحالة النُظُم الضريبية، وقدّم تقييماً للإصلاحات الضريبية التي اتخذتها الدول العربية في العقد الماضي، موضحاً أنّ النُظُم الضريبية في المنطقة لا تزال شديدة الاعتماد على الضرائب غير المباشرة ولم تؤدِّ إلى زيادة الإيرادات الضريبية بالشكل المطلوب ولا إلى زيادة الإنصاف بما يأخذ في الاعتبار تفاوت مستويات الدخل. وأضاف بأن ضرائب الدخل لم تتمكن من تحقيق إصلاحات جذرية لضمان امتثال الأفراد ذوي الملاءة المالية العالية والمهنيين من مقدمي الخدمات والشركات المتعددة الجنسيات. ورأى ممثل الأمانة التنفيذية أن تحسين عدالة النُظُم الضريبية وكفاءتها وشفافيتها وفعاليتها وموثوقيتها، في ظل انتشار التحول الرقمي وزيادة

حرية تدفق رأس المال على المستوى الدولي، يتطلب مراجعة شاملة للنُظُم الضريبية العالمية والوطنية، وللحوافز الضريبية التي تمنحها الدول الأعضاء، والنفقات والخصومات الضريبية المقدمة للشركات الأجنبية وللاستثمار الأجنبي المباشر، لافتاً إلى أن تحقيق ذلك يستلزم إعادة الزخم إلى التعاون الدولي لمكافحة التجاوزات الضريبية والأشكال الأخرى من التسربات المتصلة بالضرائب والتجارة. وخلُص إلى أن البلدان العربية لم يعد بإمكانها تصميم وإنفاذ أنظمتها الضريبية بمعزل عن بعضها البعض أو عن المفاوضات الجارية في إطار منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الرامية لإعادة توزيع عائدات ضرائب الشركات المتعددة الجنسيات وتقويض المنافسة الضريبية الضارة من خلال الإطار الجامع لتآكل الوعاء الضريبي ونقل الارباح.

20- وفي هذا الإطار، ولإزالة الالتباس حول مفهوم التدفقات المالية غير المشروعة وما ينخرط في إطاره من تسربات ضريبية، قدمت ممثلة الأمانة التنفيذية الوثيقة E/ESCWA/C.9/2021/5 والتي استعرضت من خلالها تأثير الاتفاق الدولي الذي توصلت إليه مجموعة العشرين بشأن فرض حد أدنى لضريبة عالمية على أرباح الشركات. وأكدت أن الاتفاق يفرض المواءمة بين الآليات التي تنظم أنشطة الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة، لا سيما وأنها في وضعها الحالي تدفع نحو تدفق الأموال خارج المنطقة بقدر أكبر مما تتلقاه، ولا تحافظ على الاستثمارات في المنطقة لفترة كافية لتحقق مكاسب لاقتصاداتها. وشددت على أهمية إعداد استراتيجية فعالة لجذب الاستثمار المباشر وتحسين المؤسسات من حيث المساءلة وسيادة القانون والجودة التنظيمية ومكافحة الفساد، مفيدةً بأن الإسكوا أدرجت بعض المتغيرات في تقديراتها.

21- وقدمت ممثلة الأمانة التنفيذية مقترحات تهدف إلى زيادة العائدات الضريبية للبلدان العربية عبر حساب معدلات الضريبة الفعلية، وليس الأسمية، للضرائب المباشرة بما فيها ضريبة الدخل على الشركات، وترشيد الحوافز الضريبية وتلك المقدمة من خلال المناطق الاقتصادية، ورصد نشاط الشركات المتعددة الجنسيات للتأكد من أنها لا تقوم بتفتيت أنشطتها للانتقال من الشرائح الضريبية العالية إلى الأقل منها تفادياً للعبء الضريبي أو قيامها بتحويل أرباحها للخارج في صورة توزيعات لأرباحها أو سداد ديونها المرتبطة بإعادة شراء أسهمها، ووضع آليات فعالة للحد من التهرب الضريبي لا سيما التي تتم عبر معاملات الشركات المتعددة الجنسيات. وخلُصت إلى أن التوافق على فرض ضريبة فعلية بحد أدنى 15 في المائة على نطاق عالمي سيُفقد الشركات متعددة الجنسيات حافز تحويل أرباحها إلى الخارج، الأمر الذي يعني تضاؤل تأثير الحوافز المفرطة التي تقدمها الدول العربية لجذب أنشطة هذه الشركات وتزايد احتمالات تغيُّر نمط توزيع أرباحها عالمياً، واختلاف أنماط استثمارها وتغيُّر عمليات المنافسة الضريبية لتأخذ أشكالاً أخرى.

22- وأوضح ممثل الأمانة التنفيذية أن الدراسة التي تعدّها الإسكوا لا تزال في مراحلها الأولى وستستمر في تطوير تقييماتها خلال الأشهر المقبلة حسب تطور مسار التفاوض الدولي. وأضاف أنّ الإسكوا تعاونت مع عدد من المؤسسات والمنظمات غير الحكومية والدولية المعنية بتمويل التنمية للتوصل إلى قاعدة بيانات حول الميزانيات العمومية للمؤسسات الوطنية والشركات متعددة الجنسيات والأدوات المنشأة لأغراض خاصة. ولفت إلى أن الإسكوا أخذت في اعتبارها أنّ عدداً كبيراً من الدول العربية لا تفصل في إحصاءاتها الرسمية بين عائدات الضرائب المباشرة سواء المتأتية من الشركات أو ضرائب دخل الأفراد، ما يشكّل صعوبة في التفرقة بين حجم عائدات الضرائب المتأتية من الشركات المتعددة الجنسيات والشركات الوطنية. وأكد أيضاً على أن ما تناوله العرض لا يغطي سوى المحاور التي جرى الاتفاق عليها في الاتفاق الدولي الذي توصلت إليه مجموعة العشرين، وأن المفاوضات التي ستمتد على مدار العام المقبل قد تفضي إلى تلاشي أو تراجع الأرباح المتحققة للبلدان العربية، ما سيتطلب تغييرات جذرية في طريقة التفكير فيما يتعلّق برسم السياسات الضريبية والاستثمارية.

23- وقدم السيد ألكس كوبهام، المدير التنفيذي للشبكة الدولية للعدالة الضريبية، عرضاً قيّم فيه الإصلاحات الضريبية العالمية التي اقترحتها مجموعة الدول الصناعية الكبرى العشرين ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، مشيراً إلى أن الإصلاحات المقترحة تفتقر إلى الطموح والإنصاف وتراعي مصالح الدول المتقدمة على حساب النامية. وتطرق إلى التهديدات التي قد تلوح ما لم تتحقق إصلاحات أعمق، مبيّناً أنها تشمل فقدان العائدات والفرص والسيادة من حيث امكانية فرض ضرائب جديدة على الخدمات الرقمية. وأضاف أنّ المفاوضات الجارية يغيب عنها عنصر الإدماج ويسودها احتكار الدول الغنية الملتزمة بحماية شركاتها الدولية من تسديد الضرائب في بلدان أخرى، حيث تقوم هذه الشركات بتسديد حدٍ أدنى من الضرائب في بلدها الأم ولا تدفع ضرائب أصلاً في البلدان الأخرى التي تجني منها أرباحها الفعلية. وتطرق إلى عامل آخر يعترض آفاق الإصلاحات ومن بينها الضغوط التي تمارسها الشركات الدولية ذاتها على المسار التفاوضي والتي تتجاوز في بعض الحالات التأثير الضار للإبقاء على الملاذات الضريبية.

24- ولفت السيد كوبهام إلى أن تحويل مسار المفاوضات الضريبية الدولية وإعطائها صبغة متعددة الأطراف يُعَد وسيلة عملية أكثر عدلاً وشمولاً، مؤكداً أن المادة الجديدة التي تم إقرارها في معاهدة الأمم المتحدة النموذجية ذات الصلة بالتعاون الضريبي توفر للدول النامية إمكانية فرض ضريبة على الخدمات الرقمية، وأنه لا يزال ثمة حيز متاح لإعادة التفاوض على عناصر مختلفة من الاتفاق الذي تسعى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لإرسائه، وإن كان من الأفضل إيجاد أسس أخرى أكثر إنصافاً في إطار آليات عمل الأمم المتحدة. وأضاف أن الاتفاق الجامع المتعلق بتآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح يفرض تحديات جمة أمام الدول الأعضاء في الإسكوا، وغيرها من الدول النامية التي تعتمد على تقديم الحوافز الضريبية والمالية لجذب الاستثمارات وأنشطة الشركات متعددة الجنسيات، موضحاً أن المفاوضات الجارية في إطار منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية سوف تفضي إلى قيام الشركات متعددة الجنسيات بسداد ذات القدر من الضرائب في بلدها الأم، ما يعني عدم الجدوى من تقديم حوافز الاستثمار أو الحوافز الضريبية لجذب استثمارات هذه الشركات في المستقبل.

3- حلقة نقاش: المساءلة والشفافية والنزاهة في الشؤون المالية
(البند 7 من جدول الأعمال)

25- نظمت الأمانة التنفيذية حلقة نقاش، عرضت في إطارها الوثيقتين E/ESCWA/C.9/2021/6 وE/ESCWA/C.9/2021/CPR.1. بدأت حلقة النقاش بعرض قدمه السيد كريم ضاهر، ممثل الفريق الرفيع المستوى المعني بتعزيز المساءلة والشفافية والنزاهة في الشؤون المالية الدولية، بدأه بالإشارة إلى خلفية تشكيل الفريق، وأهدافه وغاياته، ومخرجاته وولاياته. ورأى بأن النظام المالي العالمي تشوبه تشوهات بسبب التدفقات المالية غير المشروعة التي تُضعف الجهود المبذولة في تعبئة الموارد المحلية، وتشوه النُظُم الضريبية، وتخنق التجارة، وتقوّض سيادة القانون، وتضر بالاقتصاد الكلي، ما يحوّل الموارد الحيوية بعيداً عن عملية إعادة البناء على نحو أفضل عقب جائحة كوفيد-19، والمساعي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، موضحاً أن طبيعة التدفقات المالية غير المشروعة تتغير باستمرار ما يصعّب عملية رصدها وقياسها.

26- أوضح السيد ضاهر أنّ الأصول المالية المتاحة لا تزيد على 10 في المائة مما تخفيه الملاذات الآمنة والولايات القضائية التي تسمح بالسرية المصرفية، مشيراً إلى أن التهرب الضريبي والتجنب الضريبي يحرمان البلدان من ثروات طائلة تقدر بما يتراوح بين 500 و600 مليار دولار، وأن عمليات غسل الأموال تقدر بنحو 2.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وشدد على ضرورة سن الدول لقوانين تمنح أكبر قدر من السلطة لتعقب الجرائم المالية العابرة للحدود، مبيّناً أن ما يتوفر من قوانين وضعتها مؤسسات غير شاملة للبلدان كافة لا تمثل مصالح الجميع، وأوصى بأن تحدد هذه القوانين وفق معاهدة أو إطار تحت رعاية ورقابة الأمم المتحدة.

27- أكد ممثل اليمن على أن النزاهة المالية مطلب لجميع المؤسسات الاقتصادية والمالية، مستفسراً عما إذا كان هناك خطة لقياس النزاهة على صعيد المؤسسات والبلدان والمناطق لاستكشاف بؤر الفساد ومعالجتها. ردت ممثلة جمهورية مصر العربية بأن هناك مؤشرات عالمية لقياس الشفافية ومكافحة الفساد، وأعطت مثالاً عن تجربة مصر في تتبع ورصد هذه المؤشرات وتطبيقاتها في حالة مصر. ومن جانبه، عقب السيد ضاهر بأن هناك فرق بين التدفقات المالية غير المشروعة والفساد وغسل الأموال، موضحاً أن ممارسات التجنب الضريبي ليست مخالفة للقوانين بقدر ما هي استغلال للثغرات التي تشوب القوانين لخفض العبء الضريبي، وخلُص إلى أن التجنب الضريبي، إذا بلغ مستويات تهدد التنمية المستدامة، يتطلب آليات مناسبة للتصدي له وتجريمه.

جيم- تمويل العمل المناخي

1- احتياجات تمويل العمل المناخي وتدفقاته إلى المنطقة العربية
(البند 8 من جدول الأعمال)

28- قدمت ممثّلة الأمانة التنفيذية عرضاً للوثيقة E/ESCWA/C.9/2021/7 حول احتياجات تمويل العمل المناخي وتدفقاته إلى المنطقة العربية، حيث استعرضت مبادرة ريكار والتقييم الذي أجرته الإسكوا لقابلية تأثر المنطقة العربية بتغيُّر المناخ، ولفتت إلى أنشطة المركز العربي لسياسات تغيُّر المناخ المتصلة بالتدفقات المالية الموجّهة إلى البلدان العربية لتمويل العمل المناخي. وأفادت بأن تمويل العمل المناخي في المنطقة ركّز على التخفيف بدرجة تفوق بكثير عمليات التكيُّف، وأن التمويل المتاح للتصدي للمتغيرات المناخية في معظمه قروض ويتضاءل فيه مكون المنح، وأنّ التمويل الذي تتلقاه البلدان العربية لا يصل إلى البلدان الأكثر ضعفاً، وشددت على ضرورة تيسير وصول هذه البلدان إلى التمويل للتصدي للآثار السلبية المترتبة على التغيُّرات المناخية.

29- تطرقت ممثلة الأمانة التنفيذية إلى احتياجات التمويل المناخي في المنطقة وصولاً إلى ربط الأهداف المناخية بالتعاون الإنمائي، موضحة أن هذا ما تفعله الإسكوا في شراكتها مع البنك الإسلامي، إذ تعمل على تعميم الاعتبارات المناخية في التخطيط القطاعي على المستوى الوطني. وختمت بالإشارة إلى أنّ الإسكوا بصدد تطوير استراتيجية للتمويل المناخي على أساس الاحتياجات وإلى حاجة البلدان إلى بناء قدراتها في تحديد تكاليف المشاريع، لا سيما مشاريع التكيُّف مع تغيُّر المناخ.

30- استفسر ممثّل الصومال عما إذا كانت تتوافر أطر أو خطط أخرى يمكن اعتمادها لتيسير وصول البلدان العربية الأقل نمواً لمثل هذا التمويل، واستفسر ممثّل اليمن عن آلية الاستهداف المتبعة في الأموال المخصصة لتمويل العمل المناخي وسُبُل الحصول عليها، وكذلك عن مبادرة التمويل الأخلاقي، وكيفية الاستفادة منها في اليمن والمنطقة العربية. وتطرق إلى حاجة المنطقة العربية إلى التفاوض الجماعي للحصول على التمويل، مشيراً إلى دور المنظمات والكيانات الإقليمية والدولية في هذا المجال.

31- أوضحت ممثلة الأمانة التنفيذية أن مشكلة تدني القدرة على جذب الموارد بسبب تدني درجة اليقين لا تنحصر في الصومال وحدها، بل تعم بلداناً عديدة. وأضافت بأن هناك صناديق عديدة معنية بالعمل المناخي يمكن الرجوع إليها، والمطلوب هو وضع مقترحات لمشاريع مجدية وتقديم الأدلة على تأثير المناخ على الاقتصاد من ناحية، وبيان مكاسب المنعة من ناحية أخرى. وأكدت على أن الإسكوا في سبيل دعم الدول العربية في هذا المجال، طرحت مبادرة ريكار مع فريق الأمم المتحدة القُطري في الصومال. وبالنسبة إلى مداخلة ممثل اليمن، شددت على أهمية الجمع بين البعدين الإنساني والإنمائي في التدخلات، موضحة أنه يجب التفرقة بين الاحتياجات

الإنسانية قصيرة الأجل، مثل شح المياه، وبين الاحتياجات التي ستبرز نتيجة لتغيُّر المناخ في المستقبل، مؤكدة أن نتائج البحوث في هذا المجال تمثل مسوغات مهمة للحصول على المساعدة، ولذا فعلى الحكومات أن تطور قدراتها في مجال إعداد هذه البحوث. وبالنسبة للنهج الجماعي، بيّنت أن الإسكوا تعمل بالشراكة مع جامعة الدول العربية لمساعدة الدول العربية على التأسيس للمفاوضات قبل حضور دورات مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيُّر المناخ.

2- مقايضة الديون مقابل تمويل العمل المناخي وأهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية
(البند 9 من جدول الأعمال)

32- قدّم ممثّل الأمانة التنفيذية عرضاً للوثيقة E/ESCWA/C.9/2021/8 حول مبادرة مقايضة الديون مقابل العمل المناخي/أهداف التنمية المستدامة التي أطلقتها الإسكوا في كانون الأول/ديسمبر 2020، فأوضح أن الغاية من هذه المبادرة هي تخفيف أعباء الديون، وتعزيز التدفقات المالية لتحسين التمويل المناخي، والعمل نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأشار إلى أن المرحلة الأولى من المبادرة تركز على البلدان العربية متوسطة الدخل والدائنين الثنائيين حيث إنهم أصحاب النصيب الأكبر من الدين. وبعد أن استعرض مختلف أوجه المبادرة وآلياتها، والمعايير الأساسية لاختيار المشاريع في إطار المبادرة، أفاد بأن الإسكوا اختارت الأردن نموذجاً لتجربتها واستعرض آليات التعاون مع الأردن لتنفيذ المبادرة، كما أفاد أن الإسكوا في طور إعداد إطار لتحديد مؤشرات الأداء الأساسية لهذه المبادرة. وتطرق إلى الخطوات التالية التي تشمل تصميم مرافق التمويل، واشتراطات استخدامها، منبهاً من أن مقايضة الديون على فترات زمنية طويلة قد يكون لها تأثيرات عكسية على الجودة الائتمانية، إلّا أن الحدّ من هذه المخاطر يتطلب التواصل مع الأطراف الدائنة والمشاركين في الأسواق وأصحاب المصلحة على المستوى الوطني والمجتمع المدني.

33- استفسر ممثل اليمن عن فرص نجاح المبادرة، لا سيما في الدول الأقل نمواً وفي البلدان المتأثرة بالنزاعات، كما استفسر عن الأدوار التي يمكن أن تضطلع بها الأطراف المختلفة في المنطقة العربية. وسأل ممثّل موريتانيا إذا كان هدف المبادرة هو الاستفادة من تخفيف الديون أم إعادة تحويل المردود الناتج عن تخفيف الدين للتنمية أم للتصدي لتغيُّر المناخ، وشدد على أنه، إذا كان التصدي لتغيُّر المناخ هو الهدف، فإن التزام البلدان العربية وحده لا يكفي، موضحاً أهمية مساهمة البلدان الصناعية التي تتسبب بالتلوث للتصدي لتغيُّر المناخ. وسألت ممثّلة السودان عن سبب التركيز بشكلٍ خاصّ على الأطراف الدائنة الثنائية، وعن مؤشرات نجاح البرنامج في الأردن.

34- أوضح ممثّل الأمانة التنفيذية أنّ نجاح المبادرة ليس مضموناً ولا سهلاً، بل يتطلب وقتاً وجهداً كبيرين، ورغم دعم أطراف دولية عديدة لها، فلا تزال أمامها مسيرة طويلة قبل إقناع الدائنين بجدواها لهم وللمدينين. واستعرض خطوات الإسكوا وجهودها في سبيل إنجاح المبادرة. وفيما يتصل بالهدف من المبادرة، شدد على أنه لا يكمن في المفاضلة بين تخفيف الديون والتصدي لتغيُّر المناخ، وعلى أنها ليست دواء لكل داء، مؤكداً بأنها تستهدف البلدان التي لديها مشاكل في الدين، ولا تغني عن التخطيط الطويل الأجل. أمّا بالنسبة للتركيز على الدائنين الثنائيين، أفاد أن السبب في ذلك هو سهولة التعامل مع آلية الاستدانة مقارنة بالآليات الأخرى، لأن الطرف الدائن إذا وافق على المبادلة فسوف تتحقق، بينما تتخذ الأمور منحى أكثر تعقيداً في الآليات الأخرى. وختم بالإشارة إلى إمكانية التوسّع لاحقاً لشمول آليات الاستدانة الأخرى.

دال- أطر وأدوات لتمويل التنمية

1- ورشة عمل: تقدير كلفة أهداف التنمية المستدامة وتمويلها: الأطر والمُحاكيات؛ والأطر الوطنية المتكاملة للتمويل (البندان 10 و11 من جدول الأعمال)

35- تقرر الجمع بين البندين 10 و11 من جدول أعمال اللجنة في ورشة عمل واحدة، بدأت الأمانة التنفيذية ورشة العمل بالتطرق إلى الوثيقتين E/ESCWA/C.9/2021/9 وE/ESCWA/C.9/2021/10. وقدم ممثل الأمانة التنفيذية عرضاً بدأ بخلفية إدراج ورشة العمل ضمن أنشطة اللجنة، مشيراً إلى أن موضوع الأطر الوطنية المتكاملة للتمويل يُطرح للمرة الأولى، وإلى أن المراد بهذا الموضوع هو التوصل إلى سُبُل للمزج بين مختلف تدفقات تمويل التنمية المحلية والخارجية، وبين المصادر العامة والخاصة وتلك التي تنخرط ضمن المصادر المبتكرة والتقليدية، وذلك بهدف وضع استراتيجيات تمويل متكاملة متسقة وطنياً لتحقق أهداف وغايات وطنية للتنمية المستدامة.

36- وقدمت السيدة ناتاليا أريستيزابال مورا، المستشارة الأقاليمية بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، مداخلة عرضت فيها محاور الأطر الوطنية المتكاملة، فشددت على أن الغاية منها هو استخدام الأدوات المتاحة وطنياً مكيَّفة وفق السياقات الوطنية لكل بلد، وأضافت أن هذه الأطر تساعد على التعرف على فجوات التمويل وأوجه عدم الاتساق في الإنفاق من الموازنات الكلية. وتناولت القيمة المضافة التي تحققها هذه الأطر، والتي تشمل المواءمة بين أولويات البلدان ومتطلبات أهداف التنمية المستدامة، وإزالة حواجز العزلة بين سياسات التمويل، ووضع مختلف الأدوات في محل استخدامها المناسب. وتطرقت إلى مكونات الأطر التي تشمل مرحلة الإعداد؛ والتقييم والتشخيص؛ ومرحلة وضع استراتيجية التمويل الوطنية؛ والرصد الجماعي والمراجعة؛ والحوكمة المتكاملة والتنسيق بشأنها، وذكرت أن كل من هذه المكونات، والمبادئ التوجيهية لها تُعدُّ مكونات رئيسية نحو التوجه إلى موازنات تراعي وتستهدف تحقيق غايات وأهداف محددة للتنمية المستدامة.

37- أعرب ممثلو اليمن وعُمان ومصر والجمهورية العربية السورية والعراق عن اهتمام بلادهم بالأطر المتكاملة للتمويل، واستفسروا عن عددٍ من محاورها واستخداماتها وتطبيقاتها في السياقات الوطنية، فأوضح ممثل الأمانة التنفيذية أن أطر التمويل الوطنية المتكاملة قد صُممت لتستخدمها البلدان كافة بغضِّ النظر عن مستوى التنمية فيها، ولذا فإنها تتضمن إرشادات عامة وأخرى مفصلة تراعي خصوصيات الدول المختلفة وأولوياتها وقدراتها ومصادر التمويل الفعلية المتاحة لها. وأضاف أن الأمم المتحدة تبحث في إصدار إرشادات مخصصة لاحتياجات البلدان الأقل نمواً.

38- وقدمت الأمانة التنفيذية مقطع فيديو حول بوابة الإسكوا لتمويل التنمية التي تتضمن حزمة من الأدوات التفاعلية لمساعدة المنطقة على تجاوز تحديات تمويل التنمية والانتقال إلى التمويل الذي يركز على أهداف التنمية المستدامة. وتوسع ممثل الأمانة التنفيذية في عرض البوابة، وسلط الضوء على أدواتها الرئيسية، وهي: أداة تقدير كلفة تحقيق الأهداف الوطنية للتنمية المستدامة، وأداة لتحديد فجوات التمويل، والأداة المرتبطة بالارتكاز للصلة الترابطية بين أهداف التنمية المستدامة. وأوضح ممثل الأمانة التنفيذية أن أي موازنة حكومية تتضمن قسماً يتصل بالنفقات، وآخر يتصل بالإيرادات، ومن ثم فالأدوات التي جرى تطويرها تتعامل مع البعدين. وأكد ممثل الأمانة التنفيذية بأن أي حكومة بإمكانها استخدام الأدوات دعماً لعمليات الميزنة، حيث تشتمل الأدوات على جزء يتعلق بالإنفاق وآخر بالإيرادات، ولذا تتعامل الأدوات مع البعدين كليهما. ورأى بأن ذلك يجعل الأدوات فعالة في دعم الإدارة المالية العامة، والتحول إلى الميزنة التي تركز على أهداف التنمية المستدامة، حيث تدعم الأدوات تسلسل وتوزيع الإيرادات المالية أو ميزنة أهداف التنمية المستدامة.

39- اقترح ممثل اليمن توسيع نطاق الأدوات بحيث تسمح بتقدير تكاليف الصراعات، في حين أكد ممثل الجمهورية العربية السورية على الحاجة إلى مزيد من التوضيح للأدوات وإمكان تشغيلها في سياقات ثنائية. فأوضح ممثل الأمانة التنفيذية بأن الأدوات المتاحة تستهدف في صيغتها الحالية قياس كلفة تحقيق الأهداف الوطنية للتنمية المستدامة وليس كلفة الصراعات التي يجرى قياسها من خلال مسار آخر، وأن الأدوات القائمة معنية بالأساس بالبلدان ذات الدخل المتوسط والمرتفع التي لديها استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة، والتي تصدر بيانات منتظمة على فترات طويلة عن تدفقات التمويل ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة، بما يتيح إجراء المحاكاة اللازمة. وأكد أن الأدوات معنية بالأساس بقياس كلفة وتمويل أهداف التنمية المستدامة التي حددتها الدول العربية سواء من خلال استراتيجيات التنمية المستدامة أو خطط التنمية القطاعية لديها. وشدد على أهمية التعاون الوثيق لدى تطوير وتوسيع نطاق الأدوات ذات الصلة، ولا سيما أن فريق العمل الأممي المعني بتمويل التنمية يقوم حالياً بوضع منهجية لقياس كلفة الصراعات والتمويل المطلوب لهذه البلدان.

40- من جانبها، أشادت ممثلة الكويت ببوابة الإسكوا والأدوات التفاعلية التي جرى تطويرها، وطلبت من الأمانة التنفيذية أن تنظر في إمكانية تقديم دورات تدريبية في الكويت لتعريف العاملين بالجهات الوطنية لديها بمختلف الأدوات وخصائصها لما تمثله من قيمة مضافة إزاء التوجه لاعتماد أطر التمويل الوطنية المتكاملة. وأعرب ممثل موريتانيا عن اهتمام بلده بالبدء في تطوير إطار متكامل لتمويل التنمية مع منظمات الأمم المتحدة، واستفسر عن ما إذا كانت أداة تقدير الكلفة تقيس مدى التقدم على صعيد أهداف التنمية المستدامة ومقاصدها.

41- أجاب ممثل الأمانة التنفيذية بأن هدف الإسكوا هو وضع أداة عملية لا نظرية لتمكين متخذي القرار من رسم السياسات بصورة أكثر فعالية وعلى أسس كمية ونوعية، ومن ثم برزت الحاجة إلى التعاون مع بعض البلدان لإطلاق هذه التجربة كأساس لتعميمها على بقية الدول العربية. وأما بالنسبة إلى البلدان المتأثرة بالصراعات، أشار إلى صعوبة التوصل إلى قاعدة بيانات متكاملة للتعرف على التمويل الأجنبي المباشر وغير المباشر وآثار الصراعات الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة على فرص تحقيق التنمية المستدامة. وبالنسبة إلى التقديرات على صعيد الأهداف والمقاصد والمؤشرات، شدد على صعوبة تحقيقها جميعاً، مذكّراً بأن صندوق النقد الدولي -الراعي لعمليات تقدير كلفة أهداف التنمية المستدامة ذاته- لم يتمكن إلا من تحديد كلفة خمسة من أهداف التنمية المستدامة الـ 17، موضحاً أن التقديرات التي توصل إليها صندوق النقد الدولي قريبة جداً من تقديرات الإسكوا. وبالنسبة إلى استفسار ممثلة الكويت، أوضح بأن الإسكوا طوّرت الأدوات التفاعلية التي جرى استعراضها بحيث تمكن الدول العربية من استخدامها بشكل يومي دون انتظار لصدور تقارير دولية أو إقليمية لاستشراف مصادر التمويل المتاحة لتمويل خطط التنمية المستدامة الوطنية، مُبدياً استعداد الأمانة التنفيذية للنظر في عقد دورة للتدريب على استخدام الأدوات المختلفة التي تم تطويرها.

2- نحو إطار عربي لتمويل التنمية
(البند 12 من جدول الأعمال)

42- عرضت الأمانة التنفيذية على اللجنة الوثيقة E/ESCWA/C.9/2021/11. وقدم ممثل الأمانة التنفيذية عرضاً حول محاور الإطار العربي لتمويل التنمية، موضحاً أنّ الفكرة من هذا الاطار هي محاولة تجميع مختلف المواقف العربية التي تم اتخاذها في مختلف مسارات المتابعة لتمويل التنمية، وأنه يعكس الأولويات التي عبّرت عنها الدول العربية في مختلف الاجتماعات والمحافل ذات الصلة والتي تم صياغتها في صورة خارطة طريق أو إطار متكامل لتمويل التنمية في المنطقة العربية. واستعرض مختلف جوانب الإطار وخلفية اعتماده. وشدّد على دور التكامل الإقليمي، مؤكداً بأنه، ورغم المشاكل التي تواجه المنطقة العربية والأعباء التي يفرضها تمويل حزم التحفيز للتعافي من آثار جائحة كوفيد-19، يكمن مستقبل المنطقة في التكامل المالي بما يتجاوز الأوضاع

القائمة، مضيفاً بأن تحقيق الاتحاد الجمركي سيتطلب بعض التقريب بين الآراء بشأن القضايا المتعلقة بالتمويل والاستثمار. وذكّر بأن الإسكوا كانت قد طرحت على المجلس الوزاري للإسكوا إنشاء فضاء اقتصادي إقليمي عربي لأنه يمثّل بديلاً مناسباً لحل العديد من التحديات الإقليمية، بما في ذلك تحديات حشد التمويل اللازم للتنمية.

43- وفي معرض النقاش، رأى ممثّل العراق بأنه لا بد من البحث بصورة أفضل في علاقة البلدان العربية فيما بينها، ما سينعكس تلقائياً على العلاقات الاقتصادية والمالية. وشدد على أن المجتمع الدولي عليه أن يعوض الدول العربية عن تطبيق السياسات الخاطئة التي دعت إليها مؤسسات مالية دولية عدة. وصرّح ممثّل اليمن بأنّ مسار التكامل العربي والاستثمارات العربية في مستويات متدنية جداً، ما يستدعي البحث عن العوائق التي تحول دون تحقيق التكامل ومن بينها مقترح الإسكوا حول الفضاء الاقتصادي العربي.

44- وفي معرض الردّ على النقطة التي آثارها وفد العراق، نبّه ممثل الأمانة التنفيذية إلى جهود الإسكوا للتواصل مع مؤسسات التمويل الدولي، لنقل أولويات البلدان العربية وشواغلها والتي لاقت في بعض الحالات معارضة بسبب عدم توافر إجماع عربي بشأنها. أمّا بالنسبة لمسألة العلاقات العربية البينية، أشار إلى أنّ السبب لا يكمن فقط في الظروف السياسية، بل نتيجة قيام الدول العربية ذاتها بتقديم تفضيلات وتيسيرات للدول الأجنبية تفوق تلك الممنوحة لدول المنطقة، موضحاً أن تعدد التزامات البلدان العربية إزاء المؤسسات والآليات الدولية يحد من التكامل في ما بينها. وأوضح أنّه لهذا الغرض دفعت الإسكوا بفكرة الفضاء الاقتصادي، إلا أنّ التحرك في هذا الاتجاه لم يتحقق حتى الآن مع أنّ الفضاء الاقتصادي يوفّر حلولاً كثيرة للمنطقة العربية.

هاء- القضايا البرنامجية

1- موعد ومكان انعقاد الدورة الثالثة للجنة
(البند 13 من جدول الأعمال)

45- اتفق ممثلو وممثلات الدول الأعضاء على عقد الدورة الثالثة للجنة تمويل التنمية في الدول الأعضاء في الإسكوا في عام 2023 في بيت الأمم المتحدة في بيروت، ما لم تتقدّم أي دولة من الدول الأعضاء بطلب استضافتها. وأشار رئيس اللجنة إلى أنه سيتمّ النظر في مدى امكانية استضافة اللجنة بالنمطين الحضوري والافتراضي.

2- ما يستجد من أعمال
(البند 14 من جدول الأعمال)

46- لم تتقدم أي دولة بأي طلب في إطار هذا البند.

3- اعتماد توصيات اللجنة في دورتها الثانية
(البند 15 من جدول الأعمال)

47- عُرضت التوصيات المُستَخْلَصَة من المناقشات على ممثلي وممثلات الدول الأعضاء، ونُوقشت واعتُمدت بعد إجراء التعديلات اللازمة. ويُورد هذا التقرير التوصيات بصيغتها النهائية المعتمَدة.

ثالثاً- تنظيم الدورة

ألف- المكان وتاريخ الانعقاد

48- عَقَدَت لجنة تمويل التنمية في الدول الأعضاء في الإسكوا دورتها الثانية في القاهرة، في 8 و9 كانون الأول/ديسمبر 2021.

باء- الافتتاح

49- افتُتحت أعمال الدورة الثانية للجنة تمويل التنمية في الدول الأعضاء في الإسكوا في الساعة العاشرة من صباح يوم الأربعاء 8 كانون الأول/ديسمبر 2021 بكلمة ألقاها أمين سر الإسكوا مرحباً فيها بالحضور وشاكراً ممثلي الدول الأعضاء وأعضاء لجنة تمويل التنمية على تفاعلهم مع الإسكوا، ومعرباً عن أسفه لعدم تمكّن الأردن من حضور الاجتماع نتيجة الإجراءات الاحترازية المتخذة إزاء جائحة كوفيد-19.

50- ثم ألقى ممثل جمهورية مصر العربية، السيد أحمد كمالي، نائب وزيرة التخطيط في مصر، كلمة افتتاح الدورة، في إطار استضافة مصر لهذا الاجتماع، أشاد فيها بأبرز انجازات مصر في تمويل التنمية، فأفاد بأن مصر استطاعت تحديد أهم التحديات التي تواجهها في مجال تمويل التنمية في التقرير الطوعي الذي قدمته عام 2018، مبيّناً أنّ التمويل هو مشكلة عالمية سببها سوء توزيع الموارد لأن التمويل متوفر لكن دون آليات لتوجيهه نحو سد فجوات التنمية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وشدد على أنّ تمويل التنمية لا يقع على عاتق الحكومة فحسب بل لا بد أيضاً من شمول المجتمع المدني، والمؤسسات الدولية، والمؤسسات المانحة. وأفاد بأن مصر حسنت كفاءة الاستثمار العام وأنشأت منظومة متكاملة للتخطيط والمتابعة لتأمين حوكمة جيدة للمشاريع الوطنية المنفذة، كما أطلقت منصة إلكترونية تتيح لجميع الجهات الحكومية تقديم مخططاتها ومشاريعها للجهة المختصة بهذا المجال وضمها إلى قاعدة بيانات متكاملة. وأشار السيد كمالي إلى المسح الذي أجرته مصر للمشاريع الممولة من ميزانية الدولة التي تخدم أهداف التنمية المستدامة لتحدد تكاليف تنفيذ هذه الأهداف، وبأن الحكومة المصرية اتجهت إلى توطين أهداف التنمية المستدامة وتقسيم التمويل بعدالة وكفاءة ووفقاً لمعايير محددة لتحسين الأداء المتعلق بتمويل التنمية، وأعدّت الصندوق السيادي المصري الذي يتيح إيجاد فرص استثمارية وتحفيز القطاع الخاص والشراكات لتنفيذ المشاريع. واختتم كلمته قائلاً إنّ كل هذه المبادرات تساهم في تحقيق كفاءة الاستثمار العام وتمويل التنمية.

51- ثم ألقى السيد منير تابت، نائب الأمينة التنفيذية للإسكوا، كلمة الأمانة التنفيذية، مرحباً بممثلي الدول الأعضاء، لا سيما بعد إقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة في نيويورك ولاية جديدة لهذه اللجنة تعزز بموجبها استقلاليتها وتضيف إليها صلاحيات جديدة. ونوّه بالمواد المدرجة على جدول أعمال اللجنة، مفيداً بأنها انعكاس لمواضيع الاهتمام والأولويات الوطنية للدول الأعضاء كما عبرت عنها تصريحاتها واستراتيجياتها الوطنية وتقاريرها الوطنية الطوعية، كما أنها انعكاس للأولويات الإقليمية التي عبرت عنها مداولات القمة الاقتصادية والاجتماعية العربية وقراراتها حول تمويل التنمية، وللأولويات الدولية كما تبينت في القمة التي نظمتها الأمم المتحدة التي شارك فيها رؤساء الدول والحكومات العربية خلال العام 2020 في إطار مبادرة لتمويل التنمية في زمن جائحة كوفيد-19 وما بعدها. واستعرض السيد تابت بعض الخلاصات الناتجة عن مسارات المتابعة الدولية والتحليلات التي أجرتها الإسكوا حول حال تمويل التنمية في المنطقة العربية، فأكد على ضرورة تحقيق نقلة نوعية لحشد مختلف مصادر التمويل، وتحسين إدارة الموارد المالية، وعلى أوجه القصور في توزيع ثمار النمو الاقتصادي الذي تقوضه سياسات التقشف والتدابير الحمائية، وتراجع نسبة الاستثمار وتزايد نسبة

الديون من الناتج المحلي الإجمالي إلى مستويات تاريخية. وخلُص إلى أن آفاق تمويل التنمية في المنطقة العربية ما زالت مضطربة خصوصاً وأن التمويل الخارج من المنطقة يفوق الداخل إليها، ما يمثل ثغرة كبيرة في جهود تحقيق الاستدامة المالية. وخلُص إلى التركيز على القضاء على التدفقات المالية غير المشروعة والاستفادة من كلفة الفرصة البديلة الناجمة باعتبارهما مسارين لزيادة الموارد المحلية ولتمويل التنمية المستدامة.

جيم- الحضور

52- شارك في الدورة ممثلون وممثلات عن 13 دولة من الدول الأعضاء في الإسكوا، هي مملكة البحرين، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية السودان، وجمهورية الصومال الفدرالية، وجمهورية العراق، وسلطنة عُمان، ودولة الكويت، والجمهورية اللبنانية، ودولة ليبيا، وجمهورية مصر العربية، والمملكة العربية السعودية، والجمهورية الاسلامية الموريتانية، والجمهورية اليمنية. كما شارك بصفة مراقب ممثلون وممثلات عن هيئات إقليمية تعمل في مجال تمويل التنمية. وترد قائمة المشاركين في المرفق الأول لهذا التقرير.

دال- انتخاب أعضاء المكتب

53- تنص المادة 18 من النظام الداخلي للإسكوا على أن "تتولى الدول الأعضاء رئاسة الهيئات الفرعية بالتناوب، وحسب الترتيب الأبجدي باللغة العربية، المعمول به في الأمم المتحدة، وتنتخب تلك الهيئات سائر أعضاء مكاتبها ما لم تقرر اللجنة غير ذلك". وعملاً بهذه المادة، تولت رئاسة الدورة الثانية للجنة مملكة البحرين. وانتخبت اللجنة بالإجماع الجمهورية العربية السورية نائباً أولاً للرئيس، وجمهورية السودان نائباً ثانياً له، وجمهورية الصومال مقرراً للدورة.

هاء- جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى

54- أقرَّت اللجنة في جلستها الأولى جدول الأعمال بصيغته المعروضة عليها والواردة في الوثيقة E/ESCWA/C.9/2021/L.1.

55- كما أقرَّت اللجنة في نفس الجلسة تنظيم الأعمال بالصيغة المعروضة عليها والواردة في الوثيقة E/ESCWA/C.9/2021/L.2.

واو- الوثائق

56- ترد في المرفق الثاني من هذا التقرير قائمة بالوثائق التي استعرضتها اللجنة في دورتها الأولى، E/ESCWA/C.9/2021/INF.2.

المرفق الأول

قائمة المشاركين

ألف- الدول الأعضاء في الإسكوا

مملكة البحرين

السيد حسن ساتر
مدير إدارة عمليات التمويل
وزارة المالية والاقتصاد الوطني

الجمهورية العربية السورية

السيد منذر ونوس
مدير عام الهيئة العامة للضرائب والرسوم
وزارة المالية

السيدة ميساء صابرين
النائب الأول لحاكم مصرف سورية المركزي

السيد فضل الله غرزالدين
معاون رئيس هيئة التخطيط والتعاون الدولي
هيئة التخطيط والتعاون الدولي

جمهورية السودان

السيدة أميمة سيد محمد سعيد
مفتش تجاري أول
وزارة التجارة والتموين

جمهورية الصومال الفيدرالية

السيد شروع عبدالله إبراهيم
مدير إدارة التعاون الدولي
وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي

السيد موسى محمد عثمان
مدير التخطيط
وزارة التخطيط والاستثمار والتنمية الاقتصادية

السيد محمد عبد الرزاق عبدالله
مدير قسم إعداد الميزانية وتنفيذها
وزارة المالية

جمهورية العراق

الدكتور علاء الدين جعفر العامري
مدير عام دائرة السياسات الاقتصادية
وزارة التخطيط

السيدة ولاء حكمت سلمان
معاون مدير عام في دائرة الإحصاء
البنك المركزي العراقي

سلطنة عُمان

سعادة عبدالله بن سالم بن عبدالله الحارثي
وكيل وزارة المالية

السيد مالك بن عبدالله بن سعيد المحروقي
مستشار
البنك المركزي العُماني

السيدة آسيل حسن
مدير دائرة الدين العام
وزارة المالية

السيد طلال بن درويش السعدي
مدير دائرة الموازنة الإنمائية
وزارة الاقتصاد

دولة الكويت

السيدة إيمان إبراهيم الحداد
رئيسة قسم المنظمات الدولية
وزارة المالية

الجمهورية اللبنانية

السيد الكسندر مراديان
نائب حاكم مصرف لبنان

دولة ليبيا

السيد علي سعيفان الطابوني
وكيل وزارة المالية لشؤون المؤسسات
وزارة المالية

السيد رياض علي محمد الشتيوي
مدير مكتب وكيل وزارة المالية

السيد ناجي محمد عيسى
مدير إدارة البحوث والإحصاء
مصرف ليبيا المركزي

السيد محمد علي محمد
مدير الفريق الإعلامي
وزارة المالية

جمهورية مصر العربية

الدكتور أحمد كمالي
نائب وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية

السيدة سارة عيد أمين
رئيس وحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية
وزارة المالية

السيدة إيمان البنهاوي
وزير مفوض
وزارة الخارجية

السيدة منى فايد
رئيسة وحدة التنمية المستدامة
وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

الدكتور مصطفى محمد رمضان
مدير وحدة الدين العام
وزارة المالية

السيدة ريم سيد أحمد
محللة مالية
وزارة المالية

السيدة ندى يعقوب
باحث اقتصادي
وحدة التنمية المستدامة
وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

السيدة لورين حبيب
محلل سياسات
وحدة التنمية المستدامة
وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

السيد محمد عادل العشري
رئيس قسم تطوير الأسواق
البنك المركزي

السيد محمد عبد الباري
محلل مالي
البنك المركزي

المملكة العربية السعودية

السيد فيصل بن أحمد قطان
وكيل الوزارة المساعد لشؤون التنمية المستدامة
وزارة الاقتصاد والتخطيط

السيد عبد الرحمن الزامل
مدير إدارة التواصل الخارجي المكلف
وزارة الاقتصاد والتخطيط

الجمهورية الإسلامية الموريتانية

السيد الشيخ عبد القادر
مدير النفقات المشتركة
وزارة المالية

السيد فيلالي محمد فيلالي
المدير العام للدراسات والاستقلال النقدي
البنك المركزي

السيد محمد عبد الرحمن الددي
المدير العام المساعد للاستراتيجيات وسياسات التنمية
وزارة الشؤون الاقتصادية وترقية القطاعات الإنتاجية

الجمهورية اليمنية

الدكتور محمد الحاوري
وكيل وزارة التخطيط
وزارة التخطيط والتعاون الدولي

السيد ناجي علي جابر
وكيل قطاع الإيرادات
وزارة المالية

الجمهورية اليمنية (تابع)

السيد خالد ناصر اليريمي
الوكيل المساعد لقطاع التنظيم
وزارة المالية

السيد منصور زيد حيدرة
وكيل مساعد
وزراة التخطيط والتعاون الدولي

باء- المنظمات الإقليمية والدولية

الفريق الرفيع المستوى المعني بالمساءلة المالية الدولية والشفافية والنزاهة

السيد كريم ضاهر
ممثل

شبكة العدالة الضريبية

السيد الكس كوبهام
رئيس تنفيذي

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، نيويورك (DESA)

السيدة ناتاليا مورا
مستشارة أقاليمية

المرفق الثاني

قائمة بالوثائق

العنوان	البند	الرمز
معلومات للمشاركين		E/ESCWA/C.9/2021/INF.1
جدول الأعمال المؤقت والشروح	3	E/ESCWA/C.9/2021/L.1
تنظيم الأعمال	3	E/ESCWA/C.9/2021/L.2
تنفيذ الأنشطة المتصلة بتمويل التنمية وتوصيات اللجنة في دورتها الأولى	4	E/ESCWA/C.9/2021/3
الدين العام والقدرة على تحمُّل الدين في المنطقة العربية	5	E/ESCWA/C.9/2021/4
النُظُم الضريبية في البلدان العربية: تسرُّب الإيرادات الضريبية والتحديات الضريبية الناشئة عن الاقتصاد الرقمي	6	E/ESCWA/C.9/2021/5
حلقة نقاش: المساءلة والشفافية والنزاهة في الشؤون المالية	7	E/ESCWA/C.9/2021/CRP.1 و E/ESCWA/C.9/2021/6
احتياجات تمويل العمل المناخي وتدفقاته إلى المنطقة العربية	8	E/ESCWA/C.9/2021/7
مقايضة الديون مقابل تمويل العمل المناخي وأهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية	9	E/ESCWA/C.9/2021/8
ورشة عمل – تقدير كلفة أهداف التنمية المستدامة وتمويلها: الأطر والمُحاكِيات	10	E/ESCWA/C.9/2021/9
الأطر الوطنية المتكاملة للتمويل	11	E/ESCWA/C.9/2021/10
نحو إطار عربي لتمويل التنمية	12	E/ESCWA/C.9/2021/11
قائمة بالوثائق		E/ESCWA/C.9/2021/INF.2